-

واقعية الشعر

الملاحظ على الفلاسفة الإسلاميين أنهم على مستوى من التنظير يبدو لأول وهلة أنهم يلخصون ويشرحون آراء أرسطو، والحق أنهم يبنون على فهمهم لأرسطو رأيا في الشعر لا يكاد يخرج عن التراث العربي الإسلامي، وإن عمَّقته الأصول الفلسفية المتنوعة، كتأكيدهم على وظيفة الشعر الأخلاقية.

فالشاعر عندما يحاكي قانون الطبيعة، فهذا لا يعني أنه ينسخ صورة طبق الأصل لما هو موجود. ومن هنا فالشعر أقرب إلى الفلسفة؛ لأنه يقدم الكلي، عكس التاريخ الذي يحفل بالجزئي، "واعلم أن المحاكاة التي تكون بالأمثال والقصص ليس هو من الشعر بشيء، بل الشعر إنما يتعرض لما يكون ممكنا في الأمور وجوده، أو لما وجد ودخل في الضرورة. وإنما كان يكون ذلك لو كان الفرق بين الخرافات والمحاكيات الوزن فقط، وليس كذلك. بل يحتاج إلى أن يكون الكلام مسددا نحو أمر وجد أو لم يوجد. وليس الفرق بين كتابين موزونين: أحدهما فيه شعر، والآخر فيه، مثل ما في (كليلة ودمنة) وليس بشعر بسبب الوزن فقط، حتى لو لم يكن لما يشاكل (كليلة ودمنة) وزن، صار ناقصا لا يفعل فعله من إفادة الآراء التي هي نتائج وتجارب الأحوال تنسب إلى أمور ليس لها وجود وإن لم يوزن. وذلك لأن الشعر إنما المراد فيه التخييل، لا إفادة الآراء؛ فان فات الوزن نقص التخييل. وأما الآخر فالغرض فيه إفادة نتيجة التجربة، وذلك قليل الحاجة إلى الوزن. فأحد هذين يتكلم فيما وجد ويوجد، والآخر يتكلم فيما وجوده في القول فقط. ولهذا صار الشعر أكثر مشابهة للفلسفة من الكلام الآخر؛ لأنه أشد تناولا للموجود، وأحكم بالحكم الكلي. وأما ذلك النوع من الكلام فإنما يقول في واحد على أنه عارض له وحده، ويكون ذلك الواحد قد اخترع له اسم واحد فقط، ولا وجود له، ونوع منه يقول في اقتصاص أحوال جزئية قد وجدت، ولكنها غير مقولة على نحو التخييل"[1]. ونصّ ابن رشد في المقارنة لا يكاد يختلف عن نص ابن سينا[2]:

- فالشعر يقابل الأمثال والقصص، أو الخرافات، والشعر يتعلق بالموجود والممكن، وتلك تتعلق بالممتنع "أمور ليس لها وجود".

- والشعر يفيد تخييلا، وتلك تفيد آراء.

- والشعر إذ يرتبط بالممكن فإنه واقعي، عكس (كليلة ودمنة) التي ترتبط بالمبتدع.

- والواقعية أو الإمكان في الشعر تظهر أساسا في أن الشعر يتحدث عن الموجود قد يخترع له اسما، ولكنه يظل موجودا وجودا واقعيا، بعيدا عن الإغراق في الخرافة أو الأسطورة، غير أن (كليلة ودمنة) موضوع المقارنة تضع أمام

الذهن مخترعا، وهو الأحاديث الجارية على ألسنة الحيوانات، ولذلك قال ابن رشد في هذه النقطة بالذات: "فالفاعل للأمثال المخترعة والقصص إنما يخترع أشخاصا ليس لها وجود أصلا، ويضع لها أسماء. وأما الشاعر فإنما يضع اسما لأشياء موجودة"[3]. إنّ واقعية الشعر في رأي الفلاسفة تتبدّى في مجال الشعر المحدود بالموجود أو الممكن، ويتفق ابن رشد مع ابن سينا في المسألة كل الاتفاق، يقول مؤكدا: "وهو إنما يعمل التشبيه للأمور الإرادية الموجودة، وليس من شرطه أن يحاكي الأمور التي هي موجودة فقط. بل وقد يحاكي الأمور الموجودة التي يظن بها أنها ممكنة الوجود"[4].

إن مجال اختراع الخرافات يتنافى وفهم هؤلاء الفلاسفة للشعر القائم على طبيعة الشعر العربي المرتبط بتقديم الشيء وفق حقيقته التاريخية، أو العقلية، أو حسب خصائصه في وجود الحق في الطبيعة. إن الإمكان والاحتمال لا يخرجان إطلاقا عن نطاق المقبول عقليا؛ ذلك أن المحتمل وجوده لا يتنافى والعقل، فإذا لم يقع، فهو قابل للوقوع، كما سنرى ذلك في الأخطاء التي عددها الفلاسفة الإسلاميون على الشعراء، ولأن الأمور الموجودة -على رأيهم- ستصيب قبولا ورضى على مستوى التلقي، فتحدث إذ ذاك المطلوب من القول الشعري المتمثل في الانفعال بالجمال، ثم الاستجابة التي تأخذ شكل سلوك ما؛ أي أن من الممكن أكثر إقناعا من غيره، "وأكثر ما يجب أن يعتمد في صناعة المديح أن تكون الأشياء المحاكيات أمورا موجودة، لا أمورا لها أسماء مخترعة؛ فإن المديح إنما يتوجه نحو التحريك إلى الأفعال الإرادية. فإذا كانت الأفعال ممكنة، كان الإقناع فيها أكثر وقوعا، أعني التصديق الشعري الذي يحرك النفس إلى الطلب أو الهرب"[5]. وعليه فهم يحسبون على الشعراء أخطاءهم إذا انزلقوا خارج المجال المحدود: "والشاعر يغلط من وجهين: فتارة بالذات وبالحقيقة؛ إذا حاكى بما ليس له وجود ولا إمكانه، وتارة بالعرض، إذا كان الذي يحاكي به موجودا، لكنه قد حرف عن هيئة وجوده، كالمصور إذا صور فرسا، فجعل الرجلين -وحقهما أن يكونا مؤخرين- مقدمتين..."[6]. وفي خطأ الشاعر في محاكاته غير الممكن يقول ابن رشد مفصلا المسألة، ومحددا أخطاء الشعراء التي يراها ستة:"أحدها أن يحاكي بغير ممكن بل ممتنع، ومثال هذا عندي قول ابن المعتز يصف القمر في تنقصه:

انْظُرْ إِلَيْهِ كَزَوْرَقٍ مِنْ فِضَّةٍ = قَدْ أَثْقَلَتْهُ حُمُولَةٌ مِنْ عَنْبَرِ"[7]

ولقد عبّر عن ذلك النّقاد أيضا، ومنهم قدامة ابن جعفر حين قال: "ومن عيوب المعاني: إيقاع الممتنع فيها في حال ما يجوز وقوعه ويمكن كونه.. والممتنع لا يكون، ولكن يمكن تصوره في الوهم. ومما جاء في الشعر وقد وضع الممتنع فيما يجوز وقوعه قول أبي نواس:

يَا أَمِينَ اللهِ عِشْ أَبَدًا = دُمْ عَلَى الأَيَّامِ وَالزَّمَنِ

فليس يخلو هذا الشاعر من أن يكون تفاءل لهذا الممدوح بقوله: (عش أبدا) أمرا أو دعاء، وكلا الأمرين مما لا يجوز ومستقبح... ونحن نقول إن هذا وما أشبهه ليس غلوا ولا إفراطا، بل خروجا عن حد الممتنع الذي لا يجوز أن يقع، وليس في طباع الإنسان أن يعيش أبدا"[8]

يتبين الغلو في المعاني كأوضح ما يكون عند تعداد ابن رشد لأخطاء الشعراء فيما يسميه (الغلو الكاذب): "والنوع الخامس هو الذي يستعمله السوفسطائيون من الشعراء، وهو الغلو الكاذب، وهذا كثير في أشعار العرب والمحدثين، مثل قول النابغة:

تَقِدُّ السَّلُوقِيَّ الْضَاعفَ نَسْجُهُ ... وَتُوقِدُ بِالصِّفَاحِ نَارَ الْحُبَاحِبِ

وقول الآخر:

فَلَوْلَا الرِّيحُ أُسْمِعَ مَنْ بِحَجْرٍ ... صَهِيلَ الْبِيضِ تُقْرَعُ بِالذُّكُورِ

وهذا كله كذب. ومن هذا قول أبي الطيب:

عَلُوُّكَ مَذْمُومٌ بِكُلِّ لِسَانٍ ... وَلَوْ كَانَ مِنْ أَعْدَائِكَ الْقَمَرَانِ

وقوله في هذه القصيدة:

لَوِ الْفَلَكُ الدَّوَّارُ أَبْغَضْتَ سَيْرَهُ ... لَعَوَّقَهُ شَيْءٌ عَنِ الدَّوَرَانِ

ومن هذا الباب قول امرىء القيس:

مِنَ الْقَاصِرَاتِ الطَّرْفِ لَوْ دَبَّ مُحْوِلٌ ... مِنَ الذَّرِّ فَوْقَ الْأَتْبِ مِنْهَا لَأَثَّرَا

وهذا كثير موجود في أشعار العرب"[9]

وحازم القرطاجني الذي احتار الباحثون في أمر إغفاله ذكر ابن رشد في (المنهاج)، وذكره الفارابي وابن سينا في مواضع متفرقة من بحثه، يأخذ بما يشبه موقف ابن رشد في هذا الحكم، مما يجعلنا نزعم أن إغفاله ذكر ابن رشد -علما أنه أستاذ أستاذ حازم أبي علي الشلوبين- إغفال عن سابق عمد وإصرار، ربما لأن كليهما يثري الأصول النظرية التي اعتمدها الفلاسفة الإسلاميون في دراسة الشعر العربي بالأمثلة من الشعر العربي[10]. يقول حازم:"وإنما جرى الغلط على كثير من الناس في هذا حيث لم يفرقوا بين الوصف الذي لا يخرج عن حد الإمكان

وإن لم يثبت وقوعه، وبين الخارج إلى حيز الاستحالة... ومثل ذلك في المبالغات التي يمكن أن تتصور لها حقيقة، وأن تصرف إلى جهة الإمكان، وإن كان مما يستندر وقوع مثله قول المتنبي:

وَأَنَّى اهْتَدَى هَذَا الرَّسُولُ بِأَرْضِهِ = وَمَا سَكَنَتْ مُذْ سِرْتَ فِيهَا القَسَاطِلُ

وَمِنْ أَيِّ مَاءٍ كَانَ يَسْقِي جِيَادَهُ = وَلَمْ تَصْفُ مِنْ مَزْجِ الدِّمَاءِ المَنَاهِلُ "[11]

نتبين فيما سبق رأي الفلاسفة في خطأ الشاعر بالحقيقة، وإما خطأه بالعرض أو تحريفه المحاكاة:"وذلك مثلما يعرض للمصور أن يزيد في الصورة عضوا ليس فيها، أو يصوره في غير المكان الذي هو فيه، كمن يصور الرجلين في مقدّم الحيوان ذي الأربع، واليدين في مؤخره، وينبغي أن يتفقد مثال هذا في أشعار العرب، وقريب منه عند قول بعض المحدثين الأندلسيين يصف الفرس:

وَعَلَى أُذُنَيْهِ أُذُنٌ ثَالِثٌ = مِنْ سِنَانِ السَّمْهَرِيِّ الأَزْرَقِ"[12]

ومثل هذا الموقف يلائم رأي الفلاسفة في ضرورة عدم خروج الشعر على القوانين المنظمة للأشياء والحقائق، إلا أن في رأي ابن رشد بعض العسف؛ ذلك أن الشاعر لم يشوه في وصفه الحقيقة الفرس بإضافته عضوا، بقدر ما رسم صورة جميلة بدا فيها الرمح المنتصب وكأنه أذن ثالث.

ويلح النقاد العرب على (المقاربة في الوصف)؛ فالأمانة في تقديم الموصوف وحقيقته الواقعية والطبيعية يبين احترام النقاد العرب لهذه الحقيقة في الشعر، رغم أنهم يقرون المغالاة على مستوى المعاني في المدح والرثاء وما شابههما من أغراض. أما غرض الوصف؛ فالمطلوب فيه رصد الموصوف بخصائصه الطبيعية، وتقديمه كما أوجده الواقع، وأقره العرف. بل يتطلب حتى الترتيب في تقديم عناصر الموصوف إذا كان مركبا. وللنقاد العرب مواقف كثيرة يعيبون فيهما أوصافا شبيهة بما عاب ابن رشد؛ فالآمدي يذكر من أخطاء البحتري في المعاني قوله:

ذَنَبٌ كَمَا سَحَبَ الرِّدَاءَ يَذُبُّ عَنْ = عرفٍ وعرف كالقَنَاعِ المُسْبَلِ

وهذا خطأ في الوصف؛ لأن ذنب الفرس إذا مسّ الأرض كان عيبا، فكيف إذا سحبه، وإنما الممدوح من الأذناب ما قرب من الأرض ولم يمسها، كما قال امرؤ القيس:

بِضَافٍ فُوَيْقَ الأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْزَلِ"[13]